

مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات في الجزائر

فاطمة أقموم¹

دكتوراه، مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)

✉ akmoume.fatma@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-11-17 تاريخ القبول: 2019-12-23 تاريخ النشر: 2019-12-24

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات ومدى الانفتاح عليها في الجزائر باعتبار المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات منهج جديد الذي تسعى الدول في جميع أنحاء العالم إلى تطبيقه وتعزيزه من أجل تحقيق المزيد من الرخاء لشعبها، وحماية البيئة والحفاظ على الطبيعة على حد سواء. الجزائر كغيرها من الدول العربية والإفريقية تشهد تطبيق محتشم للمسؤولية الاجتماعية للشركات. سنحاول معرفة مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات ومحاولة قياس هذا الجانب لدى المؤسسات من جهة، ومعرفة أهم الدوافع التي تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات، التدابير الإجرائية، الدوافع، التنمية المستدامة، الجزائر.

تصنيف جال: M14.

1. مقدمة

يشهد عالم الأعمال اليوم ضغوط شديدة على المؤسسة لتعديل توجهاته خاصة مع التطور الثقافي والاجتماعي، وزيادة نشاط المنظمات غير الحكومية، فأصبح من الصعب على المؤسسة الاقتصادية التمكن من استخدام التميز في عملية خلق القيمة لأطراف معينة على حساب أخرى، لأن المحيط يفرض عليها أن تكون أكثر استجابة من السابق في مجال أدائها الاجتماعي بهدف خلق القيمة الذي أصبح من أهم التحديات المتعلقة بالمؤسسة. هذا ما جعلها تسعى نحو تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية باعتباره من أكثر المفاهيم الحديثة في عالم الاقتصاد والأعمال على الصعيدين العربي والدولي على حد سواء، حيث أصبح يكتسب اهتماماً كبيراً في عالم المؤسسات نتيجة لعدة تطورات جعلت هذا المفهوم يخرج من كونه يعتبر ممارسات طوعية عشوائية في تعاملها مع أصحاب المصالح، إلى ممارسات إستراتيجية مستدامة أصبحت تمثل مصدراً لتحقيق التميز وخلق القيمة للمؤسسة والمجتمع معاً،

فغدت المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات بمثابة صمام الأمان الذي تسعى الدول في جميع أنحاء العالم إلى تطبيقه وتعزيزه من أجل تحقيق المزيد من الرخاء لشعوبها، وحماية البيئة والحفاظ على الطبيعة على حد سواء؛ وقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدة تعريفات ومفاهيم للمسؤولية المجتمعية للشركات من أشهرها أنها تشير إلى أشكال مختلفة من الأنشطة التطوعية التي تقوم بها الشركات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بحيث يكون لتلك الأنشطة أثر إيجابي على البيئة العامة التي تعمل فيها تلك الشركات.

كما تتعرض المؤسسة لضغوط من بيئتها الخارجية، مما يدفعها إلى إتباع نهج المسؤولية الاجتماعية. وإلى جانب هذه الحوافز الخارجية، تجد المؤسسة أيضا العديد من المزايا الداخلية في تبني نهج المسؤولية الاجتماعية. فهذه الأخيرة تمثل مزيجا ذكيا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومنه، تعد المسؤولية الاجتماعية قيمة متزايدة للمجتمع وأصبحت عنصرا اقتصاديا أساسيا لأي مؤسسة تمتلك رؤية طويلة الأجل.

1.1 إشكالية البحث

من التوطئة السابقة تتبين معالم اشكالتنا في السؤال التالي:

ما مدى انفتاح الجزائر على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات ؟

2.1 أسئلة البحث

انطلاقا من إشكالية البحث يمكن وضع الأسئلة التالية:

- هل اتخذت الجزائر الإجراءات والتدابير اللازمة من اجل تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
 - ما هو واقع الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.
 - هل توجد دوافع تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- إن الإجابة عن هذا التساؤل يقودنا بالضرورة لوضع الفرضيات التالية:

3.1 فرضيات البحث

- اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- تشهد الجزائر انفتاحا على المسؤولية الاجتماعية.
- لا توجد دوافع تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

4.1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

- التطرق إلى أهم المفاهيم والمضامين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

- التعرف على الدوافع التي تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات بالجزائر.

2. ماهية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات

1.2 نشأة المسؤولية الاجتماعية للشركات

ورد مصطلح "المسؤولية الاجتماعية لأول مرة لعام 1923، حين أشار شلدون إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أدائها لوظائفها المختلفة.

وفي عام 1953 م صدر كتاب Bowel بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، حيث لقي المفهوم اهتماماً من قبل الباحثين، الأكاديميين والمنظمات الدولية؛ نظراً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها (جصاص و تليلاني، 2016، ص30).

ومن التعريفات التي أطلقت على مصطلح المسؤولية الاجتماعية ما كتب في عام 1975 بواسطة Elias & Epstein، حيث عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها الإفصاح عن بعض أعمال المؤسسة، فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية من ناحية أدائها أو تأثيرها في المجتمع (صحيفة الإقتصادية السعودية 2011).

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عن مسؤوليتها اتجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي من خلال:

- التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع .
- الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه المجموعات الضاغطة .
- احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية.
- جعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقتها (لعابد، 2014، ص141).

2.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

أورد الباحثون في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات مجموعة من التعاريف منها أنها تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل إيجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة.

تعريف المجلس الأعلى للتنمية المستدامة لها بأنها: "الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل" (مدحت محمد أبو انصر، 2015، ص32-33).

كما تعرفها المفوضية الأوروبية بأنها: " عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها و عملياتها وفعاليتها و تفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي (دريش وغراية، 2012، ص87).

و يعرفها البنك الدولي بأنها: " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد". (السكرانة، 2010، ص89)

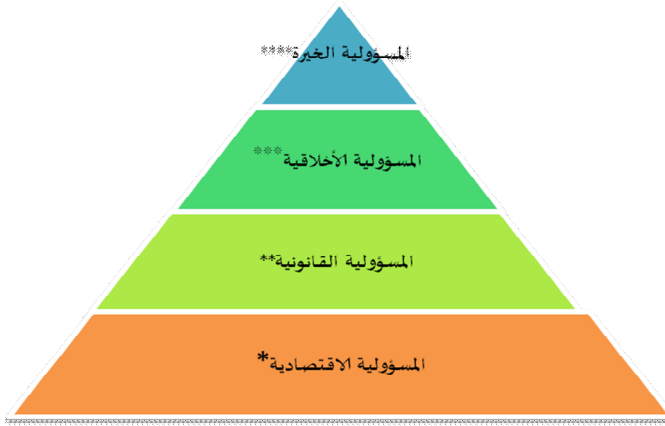
كما يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية للأعمال بأنها: "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤولة في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال و ليس مجرد حاملي الأسهم". (ضيافي، 2010، ص 5).

فقد عرفت منظمة التقييس العالمية ISO بأنها: مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها على المجتمع و البيئة عبر الشفافية و السلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة و رفاهية المجتمع فضلا عن أخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين (مشري، 2014، ص 243).

2. 3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

حدد Carroll أربع أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهي المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية، وفق تسلسل هرمي وهي كالآتي:

شكل رقم 1: هرم (Carroll) لمستويات المسؤولية الاجتماعية للشركات



Source: (Archie Carroll, 1979)

- **المسؤولية الاقتصادية:** كون المنظمة تحقق ربحا فإن هذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى؛
- **المسؤولية القانونية:** طاعة القوانين حيث أن القوانين هي مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع و يمثل قواعد العمل الأساسية؛
- **المسؤولية الأخلاقية:** عندما تراعي المنظمة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح و حق و عادل و تتجنب الإضرار بالفئات المختلفة؛
- **المسؤولية الخيرية:** إن التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع و تحسين نوعية الحياة فيها.

3. الأهداف والفوائد المتصورة للمسؤولية الاجتماعية للشركات

1.3 أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات

المؤسسة المسؤولة اجتماعيا هي تلك التي تحقق الأهداف التالية (العايب، 2011، ص

(171):

- المردودية الاقتصادية العالية؛
- حماية البيئة الطبيعية بالحد من انبعاثاتها الملوثة؛
- الاندماج في المحيط الاجتماعي كطرف فاعل في المجتمع الذي تعيش فيه؛
- تطبيق مبادئ الحكم الرشيد؛
- تولي للإبداع الاهتمام اللازم بتطوير منتجات تسعى من خلالها لإشباع رغبات زبائنها.

2.3 الفوائد المتصورة من انتهاج المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات

1.2.3 بالنسبة للمؤسسة

وتتمثل في:

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى أصحاب المصالح كالعلاء والعاملين وأفراد بصورة خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المنظمة.
- إن المسؤولية الاجتماعية تضفي تحسينا على مناخ العمل السائد في منظمة الأعمال وتؤدي إلى إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل تجاوبا فعالا مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة.

1.2.3 بالنسبة للمجتمع

وتتمثل في:

- الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص.
 - تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
 - زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح .
- وقد بينت دراسات أخرى فوائد المسؤولية الاجتماعية وما لها من علاقة إيجابية حيث أن السمعة الجيدة والحصول على العملاء الجيدين هي إحدى نتائج المسؤولية الاجتماعية" حيث تواجه الشركة التي تدرك على أنها تمارس مسؤوليات اجتماعية عالية مشاكل أقل في العمالة ويحبذ التعامل معها وقد تعطى المسؤولية الاجتماعية الجيدة فرصة للدخول في العديد من المجالات كالمستثمرين والبنوك وموظفي الحكومة . وهذه العلاقة سوف تؤدي إلى فوائد اقتصادية عديدة (غاثنجي، 2004 ، ص 8) .

ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة أجريت عام 2014¹ نيابة عن وزارة الصناعة والتجارة الكندية حيث نفذت 77 شركة صغيرة ومتوسطة نهجا منظما للتنمية المستدامة وأنتجت الدراسة عن الفوائد هي كما يلي: (Ministère de l'Économie, 2016, p19).

¹ دراسة أجريت في صيف عام 2014 نيابة عن وزارة الصناعة والتجارة، حيث نفذت 77 شركة نهجا منظمة للتنمية المستدامة. والغرض من هذه الدراسة هو قياس الفوائد التي تراها الشركات المشاركة في المشاريع الرائدة لتنفيذ منهجية BNQ 21000 والمنهجية Ecoresponsable، التي تم تطويرها من قبل اتحاد البلاستيك والتحالفات المركبة. من معيار BNQ 21000 للقطاعات الصناعية

المزايا التي تعود على شركة كيبك باعتماد نهج منظم للتنمية المستدامة الشركات التي نفذت نهج التنمية المستدامة، مع مستوى عال من الالتزام من المديرين والموظفين، ترك فوائد ملموسة هي:

- الفوائد المتصورة على المدى القصير من قبل أكثر من 70% من المشاركين (الفوائد المرتبطة مباشرة بتنفيذ نهج المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات:

- يولد صورة أكثر إيجابية للمنظمة .
- يعزز القبول الاجتماعي لأنشطة الشركة .
- يحسن مناخ العمل وتحفيز الموظفين .
- يشجع على إنشاء ثقافة للتعلم والابتكار .
- تحسين التخطيط الاستراتيجي .
- تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة .
- الفوائد المتصورة على المدى المتوسط من قبل أكثر من 60% من المشاركين (الفوائد المتعلقة بتنفيذ إجراءات ملموسة والتغيير التدريجي للثقافة في الشركة).
- الحد من كميات النفايات .
- جذب واستبقاء القوى العاملة؛
- انخفاض استهلاك الموارد؛
- تحسين إدارة المخاطر والأزمات؛
- تحسين الإنتاجية؛
- انخفاض تكاليف التشغيل والتشغيل؛
- التمايز بين المنتجات .
- وتجدر الإشارة إلى أن تصور كل من هذه الفوائد يختلف وفقا لما يلي:
- التحديات الخاصة بكل قطاع: القطاع الصناعي له تحدي بيئي أكبر من قطاع الخدمات .
- القرب من السوق: فوائد ولاء العملاء ويبدو أن أكبر عندما تكون السوق محلية .
- منهجية التنفيذ المستخدمة: على سبيل المثال، الشركات التي اتبعت عملية الاعتراف .
- (شهادة أو اعتماد) تدرك فوائد أكبر بكثير من حيث الصورة الإيجابية للمنظمة، ولاء العملاء والتمايز بين المنتجات .

4. التجربة الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات

1.4 التدابير الإجرائية المتخذة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات

أدخلت السلطات العمومية سياسات وبرامج حول المواضيع التي طورتها من أجل الدفع من الالتزام وتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات نذكر من أبرزها ما يتعلق بالجانب البيئي، القانوني، العمل الجماعي، التوحيد القياسي والحوكمة وهي ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم 1: الإجراءات الحكومية المتخذة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات

تاريخ بداية السريان	العمل	جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات
2001	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (MATE)	الجانب البيئي
2001	خطة العمل الوطنية عن حالة ومستقبل البيئة (RNE 2000)	
2002	خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة (PNAE-DD / 2002-2012)	
2003	خطة التكيف مع تغير المناخ (2003-2013)	
2010	المخطط الوطني تهيئة الإقليم (SNAT /2030 2010)	
2011	برنامج التنمية الوطنية الطاقة المتجددة (PNDR / 2011-2030)	
2015	الجائزة الوطنية لحماية البيئة	
	القانون رقم 01-20 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 بشأن التخطيط الإقليمي في إطار التنمية المستدامة؛ القانون رقم 03-10 المؤرخ 19 يوليو 2003 بشأن حماية البيئة	
2011	<ul style="list-style-type: none"> 917 جمعية محلية و 32 جمعية وطنية تنشط في مجال البيئة جمعية حماية وتوجيه المستهلك وبيئته (APOCE) 	العمل الجمعي
1998	المعهد الجزائري للتوحيد القياسي (IANOR)	التوحيد القياسي
2004	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2004	الحوكمة والشفافية
2012	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	
2010	برنامج ترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	

Source: (Benzerroug, 2017)

2.4 المساهمات التطوعية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات

تتجسد مساهمات المجتمع المدني لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في مواقع الإنترنت الوطنية ومنصات إلكترونية على المسؤولية الاجتماعية للشركات، فنجد كل من معهد حوكمة الجزائر و مرصد المسؤولية الاجتماعية للشركات ORSE ، بدعم من الشركاء العاميين والخاصين، الجزائريين والفرنسيين، قاما بإنشاء موقع (<http://www.rsealgerie.org>) مخصص لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. والتنمية المستدامة، والتي من شأنها أن تسمح بنشر الممارسات التجارية الجيدة. كما يقوم مرصد المسؤولية الاجتماعية للشركات (ORSE) بتكثيف جهوده مع الفاعلين في العالم العربي وإفريقيا لإنشاء منصات إلكترونية وطنية تعزز المبادرات والممارسات الجيدة للشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية والبيئية

3.4 الدوافع التي تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية للشركات. هذه المسؤولية يراها البعض على أنها" التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة (العايب، 2011، ص170) وعليه فان دوافع تبني التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الجزائرية هي نفسها الدوافع التي تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم 2: دوافع تبني التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الجزائرية

%	الإجابة	دوافع تبني التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الجزائرية
56.66	17	-الوفاء بالالتزامات المترتبة على إقامة علاقات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي
81.66	26	-رفع مستوى الإنتاجية لمواجهة حدة المنافسة
68.33	21	-توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال
38.33	11	-استخدام برامج المسؤولية الاجتماعية كأداة للمتابعة والتقييم داخل المؤسسة
48.33	16	-تحسين العلاقات بين المؤسسة ومختلف أصحاب المصالح

(المصدر: (اقموم فاطمة، 2018، ص 253)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن أكثر من 80% يرو أن الدافع الرئيسي للالتزام بمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومن خلاله انتهاز مسار التنمية المستدامة هو رفع مستوى الإنتاجية لمواجهة حدة المنافسة. يليها توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال بنسبة فاقت 68%. يليها دافع الوفاء بالالتزامات المترتبة على إقامة علاقات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي بنسبة فاقت 56%. فنستنتج أن الدوافع تترتب كما يلي (اقموم، 2018، ص 253):

- رفع مستوى الإنتاجية لمواجهة حدة المنافسة؛
- توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال؛
- الوفاء بالالتزامات المترتبة على إقامة علاقات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي؛
- تحسين العلاقات بين المؤسسة ومختلف أصحاب المصالح؛
- استخدام برامج المسؤولية الاجتماعية كأداة للمتابعة والتقييم داخل المؤسسة.

4.4. واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مدى استحضار هذه الشركات للاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في أنشطتها، ولمعرفة مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات ومحاولة قياس هذا الجانب لدى المؤسسات، أعدت مؤسسة: (RESPECO، التابعة لـ World Forum for a Responsible Economy) تقريرا يرصد مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات وهو أول تقرير يحاول قياس هذا الجانب لدى المقاولات عبر 195 دولة. واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات لتقييم انفتاح الشركات على المسؤولية الاجتماعية، أهمها الأخذ بالاعتبار المعطيات المتعلقة بالبيئة، والمساواة والتمييز، وقوانين العمل والتشريعات الاجتماعية، والفساد، والحق في المعلومة.

الجدول التالي يبين التصنيف العالمي للدول العربية حسب درجة الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات لسنة 2013 و2017.

جدول رقم 03: التصنيف العالمي للدول حسب درجة الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات 2013-2017

الدولة	الترتيب لسنة 2017	النقطة 2017	التطور بين 2013 و2017	الترتيب لسنة 2013	النقطة 2013
المغرب	54	703	14	71	689
تونس	59	698	26	92	672
الأردن	107	662	-1	102	663
الجزائر	124	646	-6	116	652
مصر	134	634	-1	134	635
لبنان	149	631	3	154	610
الإمارات المتحدة	155	603	-7	153	610
جيبوتي	160	600	-9	155	609
اليمن	163	593	-6	159	599

597	160	5-	588	165	سوريا
588	167	5-	583	167	العراق
585	168	6-	579	169	الكويت
567	173	21-	546	181	ليبيا
557	179	15-	542	182	قطر
524	187	13	537	184	العربية السعودية
538	184	3-	535	185	عمان
511	189	3-	508	189	البحرين
368	195	70	438	195	الصومال

Source : 1er classement mondial des pays en fonction de leur ouverture à la responsabilité sociétale des entreprises (RSE) , https://www.responsible-economy.org/images/CP_classement_RSE.pdf

من خلال الجدول رقم 03، نلاحظ أن المغرب وتونس هما أكثر الدول العربية انفتاحاً وأكثرهم قرباً للبلدان حسب درجة الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات لسنة 2017. بحيث تحصلتا على المرتبة 54 و 59 على الترتيب ب 703 و 698 على التوالي و بزيادة 14 و 26 نقطة على الترتيب مقارنة ب 2013. متبوعة من بعيد بالأردن أين سجلت المرتبة 107 ب 662 نقطة بحيث سجلت تراجع بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2013.

تمركزت الجزائر في المركز 124 عالمياً والرابعة عربياً ب 646 نقطة بحيث سجلت تراجع بستة نقاط مقارنة بسنة 2013.

أما باقي الدول العربية فجاءت نتائجها متدنية وفق الجدول رقم 02 أعلاه، وترجع هذه النتائج إلى عدة أسباب من أهمها:

ضعف نشاط وفعالية منظمات المجتمع المدني في الرقابة على المؤسسات ومساءلتها؛

- غياب المصادقة على معاهدات دولية متعلقة بالشغل؛

- غياب الحس المدني وروح المواطنة؛

- ضعف و/أو غياب المساءلة والمحاسبة أمام أصحاب المصالح؛

- ضعف دور الإعلام أو محاصرته في بعض البلدان وتطبيق وسائل الضغط والتضييق؛

- عدم استقلالية هيئات مكافحة الفساد الرسمية بصفة مطلقة وضعف قدراتها؛

- ضعف الهيئات المكلفة بحماية البيئة وحماية المستهلك؛

- ضعف الدور المجتمعي بمراقبة أداء المؤسسات؛

- عدم إفصاح المؤسسات حول أدائها في القضايا الاجتماعية والأخلاقية والبيئية.

أما بالنسبة لباقي الدول العربية على غرار العراق، ليبيا، سوريا، الصومال فهي تتذيل الترتيب العالمي وهذا للأسباب السالفة الذكر، زيادة للأسباب الأمنية وحالة عدم الاستقرار بسبب الحروب والصراعات الإقليمية التي تضرب المنطقة.

نستنتج حسب الترتيب العالمي إن دول القارة الإفريقية لا تزال بعيدة بعض الشيء على المراتب المتقدمة، لكنها تسجل تحسناً مقارنة مع السنوات السابقة. واحتلت بوركينا فاسو المرتبة الأولى إفريقيا، بعدما جاءت في المرتبة 38 عالمياً.

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد احتلت المرتبة 191 عالمياً، والصين جاءت في المرتبة 151، وهما الدولتين الكبيرتين في العالم اللتين رفضتا المصادقة على معاهدات دولية متعلقة بالشغل، وهذا ما يفسر حلولهما في مراتب متدنية.

5. الخلاصة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك مجموعة من الدوافع لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية ومن أبرزها رفع مستوى الإنتاجية لمواجهة حدة المنافسة وتوفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال والوفاء بالالتزامات المترتبة على إقامة علاقات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.
- اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات لكن التطبيق الفعلي يشهد تباطؤ مما يوجب الأمر المسابرة ومواصلة الجهود وذلك بأخذ المؤسسات كشريك أساسي وفعال في وضع آليات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- تشهد الجزائر انفتاحا على المسؤولية الاجتماعية. محتشما وذلك باحتلالها المركز 124 عالمياً والرابعة عربياً ب 646 بحيث سجلت تراجع ب ستة نقاط مقارنة بسنة 2013 .
توصي الدراسة بما يلي:
- وجوب تفعيل العمل التحسيبي والإعلامي للمؤسسات من أجل توضيح الفكرة ورفع اللبس وتبيين أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. وذلك ببناء جسر ترابط بين المؤسسة الاقتصادية والمنظمات الحكومية والمجتمعية والمنظمات الغير الحكومية والجامعات.... الخ. من أجل تشجيع وتحفيز هاته المؤسسات للسير في خطى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة.
- ضرورة دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة سواء في ثقافتها أو في إجراءاتها الإدارية خاصة في ظل بيئة العمل الجديدة والتي فرضتها ظاهرة العولمة.

المراجع

- أبو انصر مدحت محمد. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات الموصفة القياسية ايزو 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 32-33.
- اقموم فاطمة. (2018). اليقظة الإستراتيجية في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، مدرسة الدراسات العليا التجارية.
- جصاص محمد، و تليلاني فاطمة الزهراء. (2016). تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات شركة كوكا كولا كنموذج، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والتطلعات-، جامعة حسيبة بن بوعلي.
- دريش عبد القادر، غراية زهير. (2012). دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ و ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ورقة قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، قسم العلوم الاقتصادية.
- السكرانة بلال خلف. (2010). أخلاقيات العمل ط 4، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- ضيافي نوال. (2010). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان.
- العايب عبد الرحمان. (2011). وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، عدد 11، جامعة سطيف،
- غاثينجي أندرو. (2004). المسؤولية الاجتماعية للشركات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، سويسرا.

- لعابد لزه، (2014)، التعلم من أزمة المسؤولية الاجتماعية – حالة شركة Nike مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري- فسنطينة2، -العدد01.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات التعريف العلمي. (2011)، (2) 18 يونيو 2011 - 16 رجب 1432 هـ، صحيفة الاقتصادية السعودية، متاح على: <http://www.medadcenter.com>
- مشري حسناء.(2014). دراسة اثر المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية الشلف،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد 14، ص 243.
- Archie Carroll, (1979) the pyramid of corporate social responsibility: toward the moral management of organizational stackeholders, Vol 4, N 4.
- Benzerroug Ramzi Mourad .(2017). La responsabilité sociale des entreprises: État des lieux et réalité algérienne, revue maarfe, Vol 12, N 22, université de Bouira.
- <http://www.rsealgerie.org/fr/fr/presentation-6.html>.
- http://www.rsealgerie.org/fr/le_projet_de_plateformes_nationales_sur_la_rse-8.html
- Ministère de l'Économie. (2016) . Inciter les entreprises à prendre le virage de développement durable: défis et enjeux à l'horizon 2020, de la Science et de l'Innovation Ministère du Développement durable, de l'Environnement et de la Lutte contre les changements climatiques, p 19.

Extent Of Openness To Corporate Social And Moral Responsibility In Algeria

Fatma Akmoum^{♦1}

Received: 17-11-2019 Accepted: 23-12-2019 Ppublished: 24-12-2019

Abstract:

This research paper aims to highlight importance of corporate social and ethical responsibility in adopting the path of sustainable development as the corporate social and moral responsibility ara safety valve that countries all over the world seek to implement and strengthen in order to achieve greater prosperity for their people, protect the environment and preserve nature.

Algeria, like other Arab and African countries, It represents extent to which these companies evoke social, environmental and economic concerns in their activities, and to know the extent of openness to the official. Social Mechanism for companies and try to measure this aspect of the institutions on the one hand the most important motives that encourage knowledge of Algerian institutions to adhere to social responsibility, ethical, and various procedures and measures for the effective application in the field on the other.

Keywords: Corporate social and ethical responsibility, Procedural measures, Motivation, Sustainable development.

JEL Classification: M14.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the [Creative Commons License](#).

Management & Economics Research Journal is licensed under a [Creative Commons Attribution-Non Commercial license \(CC BY-NC 4.0\)](#).

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي

مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد مرخصة بموجب

رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف، غير تجاري 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)



♦Corresponding author: School of Commercial High Studies (Algeria),

[✉ akmoume.fatma@gmail.com]